مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

العناصر الرئيسة لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

ترويض الميليشيات المسلحة: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدعة

الجنرال الأمريكي الأعلى: يعتقد الكثير من العراقيين أن الولايات المتحدة تدعم تنظيم "داعش"

السنة الثالثة

العدد ((١٢٦))

الاثنين: ١٥ / ٦ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- الحرس الوطني: خيار وطني أم ورقة جديدة لحماية مصالح واشنطن | ٣

مقالات استراتيجية

- العناصر الرئيسة لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط | ٤
- ترويض الميليشيات المسلحة: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدّعة | ١٠
- الجنرال الأمريكي الأعلى: يعتقد الكثير من العراقيين أن الولايات المتحدة تدعم تنظيم "داعش" | ١٧

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

م.م. حوراء رشيد مهدي

هبة عباس محمد علي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [١٢٦]

الحرس الوطني: خيار وطني أم ورقة جديدة لحماية مصالح واشنطن

لن تتردد القوى الكبرى في لعب كل الأوراق من أجل حماية مصالحها، وإن الدول الصغرى والدول الهشة بحاجة إلى إدراك أي الأوراق تكون مناسبة لها؛ لضمان الحفاظ على مصالحها، على أن تلعبها في الزمان والمكان المناسبين. القارئ العزيز، ستطلع في هذا العدد من إصدار (العراق في مراكز الأبحاث العالمية) على ثلاثة مقالات مهمة: المقال الأول (**العناصر الرئيسة لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط - الجزء الثاني**) اشترك في إعداده مجموعة من الخبراء الاستراتيجيين، نشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، وفيه يتم التركيز على ضرورة وضع واشنطن لما يسمى بـ(استراتيجية متعادلة المصادر) تمتد حتى كانون الثاني ٢٠١٧، تستهدف في ثناياها مواجهة الإرهاب في الشرق الأوسط من خلال تحرير المدن الرئيسة من سيطرة تنظيم "داعش"، ودعم الدور السني بواسطة إنشاء الحرس الوطني، وحماية بغداد، وزيادة إنتاج النفط العراقي وتوقيع صفقة دائمة بين بغداد وإقليم كردستان، وتحفيز جيران العراق على دعمه في مواجهة الإرهاب. كما يتحدث المقال عن أهمية حل الأزمة السورية، وتحديد سبل تعامل الإدارة الأمريكية مع كل من إيران ودول الخليج ومصر والأردن وإسرائيل، وهذا يجعل منه مقالا مهما جديرا بالاطلاع عليه وفهم مضامينه.

المقال الثاني (**ترويض الميليشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدّعة - الجزء الأول**)، للكاتبين (**فريدريك ويري، وأرييل أ.آرام**)، ونشره (**مركز كارنجي للشرق الأوسط**)، ويحاول كاتباه تقديم عرض تاريخي لتجربة الحكم في البلدان العربية؛ لبيان طريقة استعانة الحكام في هذه الدول بقوى غير نظامية لقهر شعوبهم ومعارضيهم؛ خدمة لمصالحهم، مع ضمان توفر الأرضية القانونية للتملص من المسؤولية عن الأفعال التي يمكن أن ترتكبها هذه القوى. وقد ركزا أثناء الحديث على دراسة الأوضاع في العراق وسوريا وليبيا واليمن، حيث إن تحلل المؤسسة العسكرية في هذه الدول قاد إلى توسيع دور الميليشيات التي عملت على ملئ الفراغ، وأحيانا مع الوقوع في أخطاء كثيرة، مما يجعل مقترح تشكيل الحرس الوطني طريقة لدمج هذه الميليشيات في جهاز الدولة، وإخضاعها لرقابته وسيطرته، وهذه فكرة جيدة، لكن يحتاج تنفيذها بذل جهود واسعة لضمان عدم حصول نتائج معاكسة للهدف المنشود منها.

المقال الثالث (**الجنرال الأمريكي الأعلى: يعتقد الكثير من العراقيين أن الولايات المتحدة تدعم تنظيم "داعش"**)، للكاتب (**سين تايلور**)، نشرته (**مجلة السياسة الدولية**) الأمريكية، وهو يعرض آراء عدد من الخبراء العسكريين الأمريكيين بالقصص التي تتحدث عن دعم واشنطن لتنظيم "داعش" في داخل العراق وخارجه، وفي الوقت الذي يتم فيه نكران هذه القصص من قبل الإدارة الأمريكية، يتم الاعتراف بأن "داعش" أفضل من واشنطن على مستوى الإعلام والآيديلوجية، مما يجعل الانتصار عليه إعلاميا وآيديلوجيا السبيل الوحيد أمام واشنطن لدحره وهزيمته، قبل أن تتحول قصص دعمه إلى حقائق في أذهان المتحدثين بها.

العدد [١٢٦]

العناصر الرئيسة لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

صمويل بيرغر، ستيفن هادلي: مستشاري الأمن القومي السابقين
جيمس جيفري: السفير الأمريكي السابق في العراق وتركيا
دينيس روز: مسؤول سابق في إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما
ومبعوث السلام في الشرق الأوسط لمدة طويلة
روبرت ستالوف: المدير التنفيذي لمعهد واشنطن
الناشر: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
نيسان/ ٢٠١٥

ترجمة: هبة عباس
مراجعة وعرض: م.م. ميثاق مناحي العيساوي

الجزء الثاني:

الآثار العملية للمبادئ التوجيهية العامة للعمل

الإدارة لها الحق في اتخاذ نهج أولي اتجاه العراق، لكن يجب أن تكون أهدافها أكثر وضوحا، كما هو الحال مع جميع أجزاء الاستراتيجية. يجب أن يستند فريق الأمن القومي التابع للرئيس إلى توضيح ما يسعى إلى تحقيقه في يناير/ كانون الثاني عام ٢٠١٧ وتقرير ما هو ضروري لتحقيق النجاح، فعلى سبيل المثال يجب أن تتضمن الأهداف في العراق الآتي:-

- دعم العشائر السنية ربما من خلال آلية الحرس الوطني لجعلهم مستعدين وقادرين على محاربة تنظيم "داعش".
- استعادة المدن الرئيسة بما فيها مدينة الموصل.
- ضمان عدم وجود خطر للعاصمة بغداد.
- الوصول إلى المعيار المطلوب بشأن قوات عراقية فعالة بما في ذلك على وجه التحديد قوات مكافحة الإرهاب والعمليات الخاصة.
- التقليل من عدد الميليشيات الشيعية.
- زيادة إنتاج النفط والاستثمار وتأمين عقد صفقة نفط دائمة بين الحكومة المركزية والأكراد.
- تعزيز الدعم من قبل جيرانه العرب والأتراك.

و قد تبدو هذه قائمة شاقة، غير أننا لو كنا جادين في دحر وهزيمة تنظيم "داعش" فسيكون هذا بمثابة ما ننوي القيام به، ومن الواضح أن ذلك يتطلب أكثر مما نفعل الآن، وخصوصا لأننا لا يمكن أن نضع أنفسنا في موقف يكون فيه قصف مناطق ما دون غيرها يعبر عن عجزنا عن ضرب مناطق أخرى، وهذا قد لا يتطلب فقط نصب منصات إضافية للقيام بضربات جوية بل يلزم أيضا ضم عناصر من القوات الخاصة الأمريكية للقوات الخاصة العراقية على مستوى الكتيبة والمشاركة مع العشائر السنية. ومن المؤكد لن يكون من السهل تخفيف ثقل الميليشيات

الشـيعية ولاسـيما في ضوء الرد الإيراني المحتمل، لكن الحـل والمفتاح هو بناء القـوات العراقية، و إن مصلحـة الإيرانيين في هزيمة تنظيم "داعش" قد يقلل من اسـتعدادهم لعرقلة هذا الهدف، (وهذا ينطبق على ردة فعل إيران تجاه ما نقوم به في سـوريا ولاسـيما إذا واصلنـا تحقيق هدفنا فيهـا). وخلاصة القول: إن الطريق الأول و النهج الأول الذي يمكننا أن نسلكه هو التركيز على استراتيجية متعادلة المصادر للعراق.

سوريا

ليس هناك اسـتراتيجية في العراق من دون أن يكون هناك حل للأزمة في سـوريا. وقد أدركت الإدارة تمام الإدراك أن تنظيم "داعش" لا يسـتطيع أن يجد ملاذا آمنا في سـوريا إذا تمكنا مـن هزيمته في الوقت ذاته في العراق. إلا أن نظام الأسد يستعمل ضرباتنا لتنظيم "داعش" في تنفيذ ضرباته العنيفة عن طريق استخدام البراميل المتفجرة ضد مناهضي التنظيم من المعارضة بطريقة لا نتبعها نحن في ضربنا للتنظيم. المجموعات نفسها التي كنا نسعى أن تحل محل تنظيم الدولة هلكت في موقف دفاع عن نفسـها لتبدأ خطط التدريب المعلن عنهـا، في حين أزمة النازحين قد بلغت أعلى درجات الخطورة من أي وقت مضى. ولاسـتعادة مصداقيتنا وجعل من الممكن بناء معارضة أكثر تماسـكا والتي مـن الممكن فعليا أن تغير توازن القوى على الأرض، لابد أن يكون هناك ملاذ آمن للاجئين في سوريا يسمح للمعارضة الشرعية ذات المصداقية لتصبح أكثر أهمية سياسـية وعسكرية من داخل سوريا؛ لأن الملاذ الآمن كان مطلـب أردوغـان، ونحن فـي المقابل لا نصر فقط على أن تسـمح تركيا باسـتخدام قاعدة انجرليك، إلا أن علـى الأتراك المد بقوات للمسـاعدة في تأمين المنطقة ومنع أي محاولة من جانب تنظيم "داعش" للتسـلل إليها، وبالمثل، فإن هذا الملجأ المؤقت سـوف يخلق بيئة للمعارضة السورية بحيث تتوحد بشـكل أكبر وتكـون أكثر أمانا فإن على السعوديين، والإماراتيين، والكويتيين، وربما القطريين تمويل الإسـكان والبنيـة التحتية للاجئيـن هناك مع الحرص على استيفاء تكاليف التدريب العسكري لقوى المعارضة فـي المنطقة، والهدف مـن ذلك هو جعل سياسة التسوية ممكنه بإظهار الأمر للأسد أنه لا يمكن أن يفوز، والإيرانيين والروس لا يحبذون هذا بالتأكيد، وعليهم القيام برد فعل، ولكن الإيرانيين والروس بحاجة إلى الإقرار بأننا سوف ننتهي من هذا الأمر، وأن تكلفة ذلـك (التبعات) الأمر في زيادة وليس في نقصان دون الحاجة إلى تسوية سياسية.

وفي هذا الصدد، علينا أن نوضح لهم أن الهدف من هذا هو مكافحة تنظيم "داعش" دون السـماح للأسد بتقوية موقفه، ويزيد من تدفق اللاجئين. إن المشكلة في تطبيق ذلك علانية هي تسـليط الضوء على موسكو وطهران وإلزامهمـا (والموافقة أيضا) على ما كانوا معارضين له سابقا. وعليه، في بادئ الأمر يجب بذل مجهود على الأقل لعمل ذلك بهدوء، وإبلاغ الروس والإيرانيين بأننا نجري العمليات في شمال سوريا لكي نضم المنطقة من الغرب من حلب حتى الحدود الشرقية، وستفقد سوريا الطائرات التي تحلـق في المنطقة أو أي رادار للدفاع الجوي، وإذا تم إطلاق صواريخ سـكود ضد النازحين في هذه المنطقة سـوف تتعرض للاستهداف، وفضلا على ذلك، يجب أن نخبر الروس والإيرانيين أن هدفنا هو توضيح جديتنا وصدقنا لهم وقيامنا ببناء معارضة لتمكين التسوية السياسية. وحان الوقت للاعتراف بأن الأسـد لن يكون جزءا منها، فضلا على ذلك يجب أن

نخبرهم بأننا لن نقيم دولة عميلة في سوريا لكــن بدلا من ذلك نحاول وضع أســاس للتســوية السياسية التي لا يكون الأسد طرفا فيها؛ لكي يصبح الحوار الوطني ممكننا، ويمكن لجميع الفئات بما فيها الأقليات أن تكون آمنة.

إيران

قال هنري كيســنجر عن إيران: إن عليها أن تقرر إما تكون سببا أو تكون دولة. الأول سوف سيزيد في الحد ممــا يمكــن أن نفعله معها، والثاني يــؤدي إلى زيادة احتمالات إعادة تشــكيل العلاقة. حجم إيران وطبيعة ســكانها جعلها قــوة إقليميــة، والآيديولوجية الثورية للمرشد الأعلى تشكل خطورة، ولكن هذه الآيديولوجية ليســت متبناة من الشــعب الإيراني حتــى لو كان من يســعى لحمايتها هو علي خامنئي. لابد أن نضع أنفسنا في موقــف التعامل مع إيران إذا كان لديها اســتعداد لتغيير مســارها مع الاســتمرار فــي التوضيح لها ما يمكن أن تكون تكاليف سلوكياتها غير المقبولة، وكانت التعديــلات التكتيكية بمثابة قاعــدة الاختبار والتجربة بالنســبة للجمهورية الإســلامية، حيــث كان حارس النظام له الدرجة الأولى في الأولوية (وبالتأكيد حراس الخميني). وهذا الســبب الذي يظهر اســتعدادنا لرفع تكاليف إيران في ســوريا والمنطقة، وهذا مهم جدا في محاولة التأثير على السياسة الإيرانية، وإن الرغبة في تمكين الفئة البراغماتية غير مفهومة لكن هناك فرصة ضئيلة لنجاحها طالما حقق قاســمي ســليماني وفيلق القدس (الحرس الثوري الإيراني) نجاحا في توســيع النفوذ الإيراني في المنطقة.

توصل مجموعة الدول الســت إلى اتفاقية إطارية في ٢ أبريل يمكنها تقديم قاعدة لنظام التحكم الفعال، ولكن تحتاج الكثير من النقــاط (الأمور) الحرجة التي يجب أن توضــع في نصابها الصحيح قبل نهاية يونيو ليبقى النظام فــي أوج فعاليته. يوفر إطار العمل دخولا حرا لكافة المنشآت المصرح بها وغير المصرح بها، ولكن تحتاج الآليات اللازمة لتأكيد هذا الدخول إلى نوع من التفاوض. فضلا عن ذلك، يتوجب على إيران أن تدرك تبعــات غلق المداخل أو انتهــاك الاتفاقية بأي طريقة أخرى، حيث إنه كلما كان الانتهاك أكثر فظاعة، كلما بات التأكيد أكثر وضوحا على التبعات وتكلفتها.

وبالنظر الى الحجم الصناعي للبرنامج النووي الذي ستسمح به إيران بعد خمسة عشر عاما، فمن الضروري أن تؤكد إدارة أوباما على عدم السماح بالأسلحة النووية حتى بعد انتهاء الصفقة، وأن الولايات المتحدة ســوف تتخذ جميع الوسائل الضرورية لضمان تحقيق ذلك.

يمكن أن يكون للكونغرس دور أساس في هذا الاتصال. في الواقع يجب على الإدارة التشــاور مع الكونغرس بشــأن الانتهاكات المحتملة والعواقب المترتبة عليها. على الكونغــرس أن يوضح العواقب في حال انتهاك إيران للاتفاقية، مع مرحلة ما قبل التفويض باستخدام القــوة إذا أقدمت إيــران على اختــراق الاتفاق. في نهاية الأمــر، ينبغي أن تكــون أي صفقة مصحوبة بتدابير ملموســة - مثل التواجد العسكري الأمريكي، بيع الأســلحة، تعزيز التعاون الأمني مع دول مجلس التعاون الخليجي - لإعــادة الطمأنينة إلى الحلفاء في المنطقة وتأكيد عدم التخلي عنهم أو الرضوخ لفرض الســيطرة الإيرانية علــى المنطقة. يتمثــل المخرج بالنسبة للقادة الإيرانيين في التواصل الواضح معهم، لأنهــم ليس بالضرورة يقبلون ما ننقله لهم، ولكنهم لم

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية
الاثنين: ٢٠١٥/٦/١٥

يتوانوا عن استغلال أي ثغرة تلوح لهم. لا نريد منهم سوى النظر في عواقب ذلك.

روسيا

أثبت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مفاوضات إيران بأنه سيتابع مصالح روسيا ولم يعارضنا من أجل تقويض الولايات المتحدة، إذ تمثل "داعش" بمشاركتها مع الشيشان تهديدا لروسيا. يجب أن نكون واضحين مع بوتين، وهذا يتطلب مناقشات مباشرة معه حول ما نقوم به ولماذا. في سوريا، نحن لن نعيش مع الأسد لكن الهدف الأساس خلق تحول سياسي حقيقي وتسوية يمكن أن تكون روسيا جزءا في تشكيلها، وهذا يتطلب إقناع بوتين مواجهة المأزق والهزيمة النهائية وليس النجاح التدريجي، والهدف هو هزيمة تنظيم "داعش" لكن لن يكون هذا ممكننا من دون مساعدة السنة ومقاومة الأسد و"داعش" التي من الضروري الحصول عليها للعب دور مهم، ويجب أن تكون القناة التابعة للرئيس الروسي معتمدة وتفاعلية. سنتعاون بالشكل الذي يضمن لمصالحنا أن تعارض تلك الإجراءات المنتهكة للأعراف الدولية وتقاطعها. في ظل شعور بوتين الحالي بزيادة الضغوط الاقتصادية، علينا أن نوضح أننا لا نسعى إلى إضعاف أو احتقار روسيا ولكننا نرد على التحديات (سواء في أوكرانيا أم في سوريا) حتى ونحن نسعى للتعاون بشكل يضمن تقارب مصالحنا.

دول الخليج

خلق ملاذ آمن في سوريا لن يعيد مصداقيتنا للسعودية فقط بل نفوذنا أيضا، وسوف يرون أننا مستعدون لمقاومة طموح إيران الإقليمي، وهذا يسمح لنا بالضغط عليهم لكي يفعلوا المزيد - أموال أكثر للقبائل السنية، وتنسيق أفضل فيما يتعلق بالمعارضة السورية، ومجهود أكبر لتشويه سمعة "داعش"، والمزيد من المساعدة للاجئين السوريين، ...الخ - وهذا يساعدنا كذلك على التعامل مع ردة فعلهم تجاه الاتفاق الإيراني النووي، وإقناعهم أنه ليس جزءا من جهود الولايات المتحدة للتعامل مع إيران كشريك إقليمي، ودعمهم في تحالف السعودية في اليمن سوف يقلل اعتقادهم بأننا لا نريد مواجهة إيران. ومن الواضح أن دعم الإدارة الأمريكية اللوجستي للمخابرات وربما التخطيط لدعم التحالف الذي تقوده السعودية على اليمن يجب أن يضعف وجهة نظرهم بشأن ترددنا في مواجهة التحركات الإيرانية في المنطقة. وبالمثل، فإن موقفا أكثر اتساقا مع مصر سوف يجعلنا نقنعهم بأننا على وشك مقاومة إيران وليس الاهتمام بتنظيم الدولة.

مصر

من غير الممكن اعتماد استراتيجية تهدف إلى تعزيز نظام الدولة في الشرق الأوسط من دون الحرص على قيام علاقات فاعلة بين الولايات المتحدة وبين مصر. والقليل منها يكفي إذا كنا لم نصلح العلاقة، إذ لابد أن تبقى العلاقات العسكرية ركنا ودعامة، خاصة إذا كنا نريد أن نستعيد التأثير عل سلوك مصر. إعادة المساعدات العسكرية كانت خطوة صحيحة في إعادة بناء العلاقات الممزقة التي تم تعريفها بشكل متزايد بموقف التحدي للولايات المتحدة. نحن لا نريد أن نكف عن انتقاد تصرفات المصريين الخاطئة ولكن هذا الأمر سيكون أكثر فاعليه في سياق العلاقات الجارية بين مصر والولايات المتحدة. لا يوجد نظام دولة في الشرق الأوسط دون مصر، ونحن لا نريد أن تتبع مصر سياسة الدفاع عن النفس محليا، وعلينا أن نستخدم نفوذ

الخليج المؤثر على مصر اقتصاديا والعمل على تطوير قناة رفيعة المستوى لمناقشة الرئيس عبد الفتاح السيسي حول مخاوفنا بشأن العواقب المترتبة على سلوكيات، مثل قمع المجتمع المدني وقتل غير الإسلاميين دون ترك أي وسيلة للنشاط السياسي أو التعبير عن المظالم ، وتعميق الشراكة الأمنية يشمل العمل بالتعاون مع مصر على المصادر الرئيسة في التهديد الذي تواجهه من قبل المتطرفين التابعين لتنظيم "داعش" في سيناء وليبيا.

الأردن

تعد الأردن منطقة عازلة لكل من إسرائيل والخليج عن "الدولة الإسلامية"، وعلى دول الخليج أن تفعل ما بوسعها من أجل دعم الأردن، سواء لتعزيز استقرارها أم لمساعدتها في مشكلة اللاجئين. وقد انتجت وحشية قتل الملازم معاذ الكساسبة بحرقه حيا من قبل تنظيم الدولة ردة فعل عنيفة في الأردن، ولا سيما بين القبائل الرئيسة والتي بلا شك تعزز موقف الملك في قتال الدولة، ولكن لا ينبغي تجاهل بعض العلامات السابقة داخل البلد، وعلينا دعم الملك لإيجاد السبل لمواجهة التحديات في الأردن.

فضلا على ذلك، لابد أن تؤخذ مخاوف الأردن بعين الاعتبار عند إقامة ملاذ في جنوب سوريا؛ لأن هذا قد يجذب تدفق مقاتلي تنظيم الدولة والذي من شأنه أن يجعل الأمور أسوأ بالنسبة للأردنيين. وكذلك يجب أن تكون واشنطن حليفا قويا في دعم استعداد الأردن نقل المعركة إلى "داعش" بشكل مباشر، ينبغي على الولايات المتحدة عزل عمّان عن مطالب أخذ قواتها البرية لمحاربة التنظيم نيابة عن الدول العربية الأخرى.

إسرائيل

إسرائيل ليست مراقب غير مبال إلى الصراعات الحالية في المنطقة. ففي جنوب سوريا مقابل هضبة الجولان يتواجه كل من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله والجهاديين على حدودها، وفي سيناء مصر هناك فرع تنظيم الدولة والذي أحيانا يطلق صواريخ ضد إسرائيل، وفي الاردن التهديدات المحتملة للنظام تؤخذ على محمل الجد من قبل الإسرائيليين. وبالمثل، فإن الحرب الأهلية التي تدور رحاها الآن في اليمن يمكن أن تؤثر على إسرائيل إذا أصبح الحوثيون وإيران قادرين على تعطيل النقل البحري عن طريق مضيق باب المندب. التهديد الذي تعتزم مصر والسعودية على منعه، وتقدم إسرائيل الكثير من العروض للمصريين والأردنيين وغيرها من الدول السنية لمواجهة إيران ووكلائها، هذا يوفر بالفعل المعلومات الاستخباراتية وبعض الدعم اللوجستي لمصر والأردن بهدوء.

ومع ذلك، على الرغم من تقارب المصالح الاستراتيجية - خاصة في إيران - لا يوجد في الدول العربية من سوف يتعاون مع إسرائيل بشكل علني طالما ما يزال هناك حالة من الجمود التام على القضية الفلسطينية. فهل يمكن للقيمة المحتملة من مساعدة الإسرائيليين أن تدفع المصريين، الأردنيين، والسعوديين ليكونوا نشطاء حيال القضية الفلسطينية وخلق مظلة للفلسطينيين والإسرائيليين؟. لكن من غير المحتمل أن يكون الاختبار الذي يستعدون لإجرائه بهدوء مفيدا. يمكن أن يكون للحكومة الإسرائيلية الجديدة حافزا جيدا للاختبار. الاحتمالات ليست بسبب التهديدات المشتركة في المنطقة ولكن أيضا كوسيلة لإصلاح العلاقات مع

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية
الاثنين: ٢٠١٥/٦/١٥

إدارة أوباما. في الواقع، إسرائيل لديها أسباب كثيرة لتعزيز دعم الولايات المتحدة بما في ذلك المساعدة للتخفيف من حدة حملة عالمية لنزع شرعية إسرائيل، بالأخص في أوروبا.

في أعقاب مثول رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام الكونغرس وانتقاده المثير لمفاوضات الرئيس أوباما مع إيران، هناك حاجة لاستعادة الهدف المشترك والعلاقة. إن التفاهم الإطاري مع إيران لن يجعل هذه المهمة أكثر سهولة، وخاصة أنه يسمح لإسرائيل عدم الموافقة عليها، مما يجعل الإدارة لا تقبل ذلك، إذ ليس من مصلحة الولايات المتحدة على المدى البعيد تفاقم المشاكل مع إسرائيل، ومن المفارقات أن هذا لن يطمئن أصدقاءنا العرب السنة، الذين من المحتمل أن يشاركوا إسرائيل مخاوفها بشأن صفقة إيران الصاعدة، والذين يرون في الفجوة بين واشنطن وإسرائيل على أنها مؤشر بأن الإدارة الأمريكية تقوم بإعادة تعريف مصالحها في المنطقة بطريقة مثيرة للقلق. وفي هذا الصدد، أدى تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة من قبل بنيامين نتنياهو مجددا الى إعطاء الولايات المتحدة فرصة. يجب على واشنطن أن تتصل بهدوء بمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وربما يتم ذلك من خلال شخص من خارج الإدارة الأمريكية يكون قريباً من الرئيس الأمريكي ويمكنه التعاطي مع نتنياهو حول القضية الإيرانية، وحركة نزع الشرعية، والقضية الفلسطينية، وفي العلاقات الأوسع مع العرب. وفيما يتعلق بإيران، يجب أن يتركز النقاش حول النواحي التي تخشاها إسرائيل، وبالأخص ميزة التحقق من النظام والقدرة على كشف غش إيران والتأكد من الرد الحاسم عليه وعلى ما سيتم القيام به بعد انتهاء صفقة منع تسليح إيران. وبالنسبة للقضايا الأخرى، يمكن للمباحثات أن تركز على:-

١- تعزيز تعاون أمني هادف بين إسرائيل وجميع شركائنا العرب الأساسيين في المنطقة فيما يتعلق بالناحية الاستخباراتية ومكافحة الإرهاب.

٢- الكشف عن احتمالية استعداد السعوديين والإماراتيين والأردنيين والمصريين استخدام مبادرة السلام العربية كمضلة لحوار السلام الذي يمنح لإسرائيل مبررا لتقديم التنازلات للفلسطينيين مثل تلك التنازلات التي قدمها الفلسطينيون للإسرائيليين.

٣- تعزيز العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية مهمة جدا بالنسبة لكل طرف؛ لأن هناك مصالح مشتركة في إدارة منطقة الشرق الأوسط ودعم الحلفاء في المنطقة.

الخاتمة

يمكن لأي شخص أن يرى الصراعات الكامنة في المنطقة على أنها دينية خطيرة إلى حد ما. ففي حالة إيران، فهي تحد قومي لنظام الدولة الضعيف في المنطقة، إذ لا ينبغي لنا أن نفترض أن الوقت في صالحنا في أزمة بهذا الحجم، مع الافتراضات الأساسية بشأن النظام الإقليمي، وكون قدرات حلفائنا في المنطقة محدودة جدا. ومرور الوقت دون استعادة الاستقرار يعني حدوث أزمات إضافية وصراعات تتجاوز الثلاثة: سوريا وداعش "القاعدة" وإيران. يجب أن ينظر إلى الولايات المتحدة وحلفائها على أنها في موقع الهجوم وبقوة متزايدة، لترسيخ التحالف وإحباط تنظيم "داعش" وأنصاره المحتملين.

رابط المقال: http://goo.gl/wvqEnV

العدد [١٢٦]

ترويض الميليشيات المسلحة: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدّعة

فريدريك ويري أرييل أ. آرام
مركز كارنجي للشرق الأوسط
٧ أيار/ مايو ٢٠١٥

عرض وتلخيص: م.م: ميثاق مناحي العيساوي

الجزء الأول:

إن هذا المقال هو في الأصل دراسة بالعنوان أعلاه. وقد ركز الكاتبان على أنموذجين في هذه الدراسة ألا وهما الأنموذج العراقي والليبي في بناء الحرس الوطني. ونحن بدورنا لخصنا وعرضنا الدراسة بمقالين ركزنا فيهما على الأنموذج العراقي مع الإشارة بشكل بسيط إلى الأنموذج الليبي.

بالطبع، مفهوم الحرس الوطني تواجهه عقبات كثيرة وصعبة، كما تبيّن بوضوح خلال دراسة هذه التجربة في العراق وليبيا. إذ إن هيكلية الحرس تطرح أسئلة كبرى حول قضية تماسك الدولة ككل، وحول عملية المساءلة فيها. فهذه القوى قد تُضعِف الدولة بدل أن تعضدها. لكن، إذا ما بُنِيَت على أُسُس سليمة، فقد تخدم كخطوات أولى مبدئية على الدرب الطويل نحو ترتيبات جديدة لتقاسم السلطة تستند إلى مبدأ الشمولية للجميع والتمثيل المحلي، بدلاً من ممارسة المركز الإقصاء والقمع. وبهذا المعنى، قد تكون هذه القوى أفضل أمل لاستعادة الاستقرار في هذه البلدان الهشّة. لكن في نهاية المطاف، فإن تشكيل الحرس الوطني يجب أن يرتبط بالإصلاحات في ميادين أخرى، إذا ما أُريد لهذه المقاربة أن تنجح. والأولوية القصوى هنا هي الإصلاح داخل قطاع الأمن نفسه، بما في ذلك ترقية ثقافة التعاون بدل التنافس، وتعزيز حلقات القيادة والإشراف الدقيق بين الميليشيات وبين أجهزة الأمن النظامية. وثمة أمر ملحّ آخر هو الإصلاح السياسي، الذي يؤثّر على الطريقة التي تُوزَّع فيها السلطة وتُستوعَب بموجبها الأقليات العرقية - الطائفية والمجموعات الأخرى في تضاعيف الدولة.

دور الميليشيات المتنامي

- بعض الميليشيات ترتبط بالأحزاب الحاكمة وتستمدّ المقاتلين مباشرةً من مناصري النظام. في المقابل، تتكوّن فصائل أخرى من فصائل ثورية سابقة أو منشقّين من مجموعات إرهابية ومتمرّدة، وغالباً ما تسعى هذه الميليشيات إلى الإبقاء على استقلاليتها حتى لو أعلنت الولاء ووضعت نفسها في خدمة الدولة.

- في العديد من البلدان العربية، بما فيها العراق وليبيا وسورية واليمن، تضطلع الميليشيات بدور مهم في عمليات مكافحة التمرّد والإرهاب.

- غالباً ما تكون الميليشيات أقل تكلفة وأكثر ليونة من قوات الأمن النظامية، كما تتمتّع بمعرفة محلية أكبر، ما يتيح لها أن تنشط بفاعلية في المناطق حيث لا تستطيع قوات الأمن النظامية العمل فيها أو هي لا تريد ذلك.

- غالبـاً ما تفتقر الميليشـيات إلـى المهنية، وقد ترتكب أعمال عنف ضد السـكان المدنيين، فيما تتيـح للأنظمة تنصّلاً مقبـولاً وحصانة في وجه التنديد الدولـي بانتهاكات حقوق الإنسـان. من الخطر الاعتماد على الميليشيات . فهي قد ترفض الانصياع إلـى الأوامر، أو قد تنقلب على رعاتها الدوليين. وحتى لو كانت الميليشيات وفيّة، فهي غالبـاً ما تفتقر إلى التدريب والمعدّات الضرورية لمواجهة أعداء أقوى. وقد يؤدّي انتشـارها إلى ضعضعة احتكار الدولة لاستخدام القوة.

كيف يُمكـن للحرس الوطني المسـاعدة على تأمين الاستقرار؟

يمكـن للحـرس الوطني أن يؤمّن روابط رسمية وقانونية بيـن مقاتلـي الميليشـيات المحليين وبيـن الدولة. قد يساعد تنظيم الحرس الوطني على طول خطوط المحافظات والبلديات في تحقيق أكبر قدر من الدعـم المحلي، وربط القوات المحلية بهيكلية القيادة الوطنية في الوقت نفسه. لن تكون القوات الجديدة فعّالة إلا إذا تم إطلاقها كجزء من إصلاحات أوسع للقطاع الأمني. يتطلّب الدمج الناجح للحرس الوطني تعديلات في ثقافة الأجهزة الأمنية الرئيسة وتدريبها للحدّ من انعدام الثقة والمنافسـة في ما بينهـا. وينبغي أن يترافق إطـلاق برامج الحرس الوطني مع إصلاحات سياسـية وتقاسـم السلطة. يمكن للحرس الوطني أن يعزّز الترتيبات الاتحادية التي توفّر الحكم الذاتي المحلي، فيما تسـاعد على ضمان ولاء المقاتليـن للدولة وتعزيز التماسك السياسي. ولكن انتقال السلطة العسـكرية وحده ليـس بديلاً عن إقامة تسـوية سياسـية بين الحكومة المركزيـة وبين الأقليات الإثنية - الطائفية أو المناطقية.

مقدّمة

عمد العراق وليبيا وسوريا واليمن - وهي الدول التي تُواجِه جميعاً مشـكلة الجيوش الوطنية التي انهارت بنسـب متفاوتة - إلى إقامة تحالفات بشكل مطّرد مع فصائل مسلحة بهدف محاولة ضمان أمنها. هذا التفكّك للجيـوش - الذي بدأ في العـراق مع إطاحة الولايات المتحدة لصدام حسين في العام ٢٠٠٣ وفي بلدان أخرى على إيقاع ثورات العامَين ٢٠١١ و٢٠١٢- سـببه المجابهات مـع الاحتجاجات الشـعبية، والمعـارك المتصاعـدة مع مجموعات مُتمرّدة يرتبط العديد منهـا بالحـركات الراديكالية الإسـلامية. بيد أن الانشطارات الداخلية، بما في ذلك التنافسات العشائرية في اليمن، والتصدّعات بين المدن والمناطق في ليبيا، والانشـقاقات الطائفية في سوريا والعراق، سرّعت من وتيرة هذه الانهيارات. العديد من هذه الميليشـيات الموالية للحكومة، والمتحالفة الآن مع هذه الـدول المُحاصرة بالاضطرابات، نُظّمَت على أُسُـس عِرقية - طائفية أو روابط قَبَلِية. وهي تُكمِّل، أو أحياناً تكون بديلاً للجيش والشـرطة الضعيفين أو الغائبين كمصدر للأمـن المحلي. ولاحقاً، يمكن لهذه الميليشـيات أن تشكّل منطلقاً لتشـكيل جهاز حرس

وطني جديد. ومثل هذه المقاربة قد تفيد من القواعد المحلية الداعمة للفصائل، فيما يجري العمل لدمجها في هيكلية قيادة وطنية.

بالطبع، مفهوم الحرس الوطني تواجهه عقبات عديدة وصعبة، كما تبيّن بوضوح خلال دراسة هذه التجربة في العراق وليبيا. إذ إن هيكلية الحرس تطرح أسئلة كبرى حول قضية تماسك الدولة ككل، وحول عملية المساءلة فيها. فهذه القوى قد تُضعِف الدولة بدل أن تعضدها. لكن، إذا ما بُنِيَت على أُسُس سليمة، فقد تخدم كخطوات أولى مبدئية على الدرب الطويل نحو ترتيبات جديدة لتقاسم السلطة تستند إلى مبدأ الشمولية للجميع والتمثيل المحلي، بدلاً من ممارسة المركز الإقصاء والقمع. وبهذا المعنى، قد تكون هذه القوى أفضل أمل لاستعادة الاستقرار في هذه البلدان الهشّة.

لكن في نهاية المطاف، فإن تشكيل الحرس الوطني يجب أن يرتبط بالإصلاحات في ميادين أخرى، إذا ما أُريد لهذه المقاربة أن تنجح. والأولوية القصوى هنا هي الإصلاح داخل قطاع الأمن نفسه، بما في ذلك ترقية ثقافة التعاون بدل التنافس، وتعزيز حلقات القيادة والإشراف الدقيق بين الميليشيات وبين أجهزة الأمن النظامية. وثمة أمر ملحّ آخر هو الإصلاح السياسي، الذي يؤثّر على الطريقة التي تُوزَّع فيها السلطة وتُستوعَب بموجبها الأقليات العرقية - الطائفية والمجموعات الأخرى في تضاعيف الدولة.

الدور المتطوّر للفصائل

كان للحكام العرب دوماً علاقات ازدواجية متناقضة مع الميليشيات والقوى المسلحة الأخرى غير الدولتية. فالعلّامة العربي ابن خلدون افترض وجود توتر وتنافس كامنَين بين الدولة وبين القبائل المُولَعة بالحرب، والتي كانت تجوب المناطق الداخلية غير الحضرية، بيد أن الدول غالباً ما كانت تلجأ إلى شيوخ القبائل وقادة المجموعات العسكرية والعصابات الإجرامية للمساعدة على تحصيل الضرائب، وفرض الأمن والنظام، وقمع المتمردين. كل الامبراطوريات العثمانية والبريطانية والفرنسية، جنّدت القوات القَبَلية لمساعدتها على ممارسة السيطرة. غداة حصولهم على الاستقلال في أوائل منتصف القرن العشرين، جَهَدَ الحكام العرب بقوة للاقتراب من تعريف "ماكس فيبر" Max Weber الشهير للدولة على أنها "الكيان الذي يحتكر شرعية ممارسة القوة"، فشكّلوا الجيوش الوطنية الضرورية للحفاظ على البقاء، في منطقة تشوبها الحروب المتكررة بين الدول. بيد أن هذه الجيوش وُظّفَت أيضاً لقمع المعارضة والتمرّدات الداخلية ضد الدولة. وقد عدّ الضباط العسكريون أنفسهم حائزين على مواقع فريدة ومُتمتّعة بالامتيازات، وغالباً ما استولوا على السلطة بأنفسهم باسم الأمة. ولذا، أصبحت الانقلابات العسكرية سمة متواترة في السياسات العربية من الثلاثينات إلى أوائل السبعينات. وبدءاً من الخمسينات وحتى السبعينات، حاولت بعض الأنظمة المرتبطة بالمعسكر القومي العربي الاشتراكي الراديكالي أن تحصّن نفسها ضد الانقلابات العسكرية، من خلال تشكيل فصائل تابعة للحزب الحاكم، وفق نموذج (إلى هذا الحدّ أو ذاك) اللجان الشعبية والميليشيات في الاتحاد السوفييتي. وقاوم ضباط الجيش النظامي ما يعدونه انتهاكاً من قبل مدنيين غير مدربين لعرينهم المهني.

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية
الاثنين: ٢٠١٥/٦/١٥

بيد أن هذه الميليشيات لم تكن في الواقع أكثر من مجموعات من سفاكي الحزب الذين يُروِّعون شخصيات المعارضة.

مع بداية السبعينات والثمانينات، برز نموذج مزدوج من طبقتَين لتنظيم أجهزة الأمن في العديد من البلدان العربية. الطبقة الأعمق والأوطد تشكّلت من أجهزة أمن وحرس رئاسي كثيفَي التسليح، تحدّرت عناصرها من أقارب الحكام وأتباعهم. المسؤولية الرئيسة لهذه الطبقة هي إجهاض الانقلابات العسكرية والمؤامرات الداخلية. أما الطبقة الخارجية فتكوّنت من الجيش والشرطة اللذين يمكن نشرهما في حال نشوب حروب أجنبية أو تمرّدات شعبية. لكن هذا الطراز من تقسيم العمل اعترضته جملة مشاكل، بما في ذلك تسعير التنافسات بين الأجهزة وانعدام الثقة، ما أعاق الفاعلية القتالية الفعلية. مثل هذه البنية التنظيمية ماتزال قائمة في مصر والجزائر ومَلَكِيات الخليج العربي، حيث ماتزال الجيوش متماسكة، وإن كانت متضخّمة. هذه الجيوش الوطنية لا تحوز سوى على قدرات محدودة لاستعراض القوة، مع بعض مواقع استثنائية تتمثّل في فرق العمليات الخاصة وسلاح الجو. ومايزال الدور الأكثر أهمية لها هو منع الانقلابات العسكرية واستخراج العوائد للقواعد الموالية. لكن في العراق وليبيا وسوريا واليمن، حيث الجيوش انهارت، يُلقي صعود الميليشيات الموالية للحكومة أضواء كاشفة على معضلة مثيرة للقلق. فمن جهة، باتت هذه الميليشيات تلعب دوراً مهماً في مكافحة التمرّد والإرهاب، وغالباً في مناطق لا تستطيع أجهزة الأمن النظامية العمل فيها أو هي لا تريد ذلك. كما أن العديد من عناصر هذه الميليشيات ، يأتي من فصائل متمردة سابقاً ومن منشقّين عن مجموعات متمردة، ما يمحضهم معرفة فريدة بالظروف والأرض المحلية. وعلى سبيل المثال، في أوائل العام ٢٠١٥ ساعدت الميليشيات الشيعية "الحشد الشعبي" في العراق على استعادة السيطرة على مدينة تكريت من تنظيم "الدولة الإسلامية"؛ فيما ساعدت الميليشيات من مصراتة، وهي مدينة ساحلية غرب ليبيا، في منازلة قوات "الدولة الإسلامية" التي كانت احتلّت جزءاً من بلدة سرت المجاورة، فضلا عن قرى أخرى محيطة بها.

من جهة أخرى، هناك مروحة من المخاطر الكامنة في تعبئة هذه القوى غير الدولتية. فالحكومات يمكنها استخدام الميليشيات كوكلاء لها، فتهاجم المدنيين، فيما هي تحتفظ لنفسها بدرجة ما من صدقية التنصّل من المسؤولية ومن ثم تجنُّب الرقابة الدولية. ثم إن الميليشيات نفسها غالباً ما تفتقد إلى التدريب والمهنية، ما يجعلها ميّالة إلى خرق حقوق الإنسان، وإلى العمليات الإجرامية العامة.

فصائل الشبيحة السورية توضح أبعاد هذه المعضلة. فهي انبثقت من شبكات التهريب والابتزاز والرشى التي كانت تعمل بحماية نظام الرئيس بشار الأسد. صحيح أن عناصر الشبيحة وفّروا قدراً من الحماية للأقليتين العلوية والمسيحية من هجمات "الدولة الإسلامية" ومتطرفين إسلاميين آخرين، إلّا أنهم تورّطوا أيضاً في ارتكاب فظائع، مثل الاغتصابات والتعذيب والقتل الجماعي.

بمعنى أوسع، الاعتماد على الميليشيات قد ينسف الجهود لإعادة توكيد احتكار الدولة لاستخدام القوة. ففي اليمن على سبيل المثال، وافقت الدولة على تشكُّل فصائل اللجان الشعبية في العام ٢٠١١ لمواجهة تعدّيات متطرفي أنصار الشريعة المرتبطين بالقاعدة في محافظة أبين الجنوبية. نجحت هذه اللجان في صدّ تقدُّم الإسلاميين، وحظيت بقدر من الدعم الشعبي لإقدامها على إلغاء فرض الشريعة. لكن، في حين أن هذه اللجان أبدت الولاء للحكومة في صنعاء، إلا أنها أصبحت شرسة بشكل متزايد ضد المدنيين، واستخدمت العنف لتسوية الصراعات الانتقامية القَبَلية والشخصية، وباتت تطالب بحصة أكبر من زبائنية الحكومة. وخلال تقدّم المتمردين الحوثيين في أوائل ٢٠١٥، كانت اللجان الشعبية عاملاً رئيساً في الجهود الدفاعية للرئيس عبد ربه منصور هادي.

طُرِحَت في العديد من البلدان العربية فكرة تحويل المقاتلين غير الرسميين إلى قوات حرس وطني رسمي في مراحل مختلفة، كوسيلة لحلّ بعض هذه المشاكل. فمن شأن مثل هذا الحرس أن يُضفي الشرعية ويصوغ بشكل رسمي العلاقات بين الدول وبين الميليشيات الموالية للحكومة. ومن خلال توفير أقنية التجنيد، وتعبئة الميليشيات كمساند احتياطي للجيش، تسمح هذه الإجراءات أيضاً للحكومات المركزية الضعيفة بمكافحة المتمردين والجماعات الإرهابية بفاعلية أكبر.

ومع ذلك، كانت الجهود لبناء سلك حرس وطني في ليبيا والعراق فاشلة حتى الآن. ففي كلا الحالتين، برزت مقاومة ليس فقط من بعض الأعضاء المرشحين للانضمام إلى الحرس الوطني، بل أيضاً من قِبَل فصائل سياسية، وأعضاء في القوات المسلحة النظامية، ومجموعات مجتمعية أخرى. في ليبيا، عارضت الميليشيات الأكثر علمانية وطبقة الضباط القدماء برنامج الحرس الوطني؛ لأنهم رأوا فيه مسعى من الميليشيات الإسلامية لتحدّي الجيش النظامي. وبالمثل، وفي العراق، حيث كان الهدف من الحرس الوطني تحفز السنّة على الانضمام إلى القتال ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، سقطت الفكرة ضحية النزاعات البرلمانية حيال مداها ودورها، خاصة من جانب الميليشيات الكردية والشيعية. وعليه، التمحُّص في هذه الجهود المُحبَطَة من شأنه المساعدة على توضيح إمكانات الحرس الوطني لإعادة بناء الدول العربية، وأيضاً حدود هذه الإمكانات.

الحرس الوطني العراقي: أداة للقوة السنّية؟

في أواخر العام ٢٠١٤، حين كان العراق يجهد لاحتواء تقدُّم تنظيم "الدولة الإسلامية"، دعا مسؤولون عراقيون وأميركيون إلى تشكيل حرس وطني، كوسيلة لدمج الميليشيات القَبَلية السنّية في هيكلية القيادة الوطنية. هذا الاقتراح له الكثير من القواسم المشتركة مع حركة الصحوة السنّية في أواسط العقد الأول من القرن الحالي، حين دعمت الولايات المتحدة تكوين فصائل سنّية للمساعدة على إلحاق الهزيمة بتنظيم القاعدة في العراق. بيد أن الفكرة الجديدة الخاصة بتشكيل حرس وطني عراقي جديد، واجهت العديد من العقبات وفشلت في التجسُّد على أرض الواقع.

تجربة الصحوة السنّية

ظاهرة الميليشيات شهدت صعوداً في العراق منذ إطاحة الرئيس السابق صدام حسين في العام ٢٠٠٣. وكانت الولايات المتحدة سارعت إلى حلّ الجيش العراقي ووحدات الشرطة فوراً، وعدتهما حصناً للنظام القديم، كما خشيت أن يكونا مصدراً لانقلابات عسكرية. في هذه الأثناء، كانت الأحزاب الشيعية والكردية التي هيمنت على الحكومة المُشكَّلة حديثاً، تعتمد على قوات خاصة بها والمستقلة ذاتياً. فقد كان للحزبَين الكرديَّين الرئيسَين وحدات بيشمركة خاصة بهما، كما كان للأحزاب السياسية الشيعية فصائلها المسلحة التابعة لها، على غرار قوات بدر (الآن منظمة بدر) التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (الذي أُعيدَت تسميته إلى المجلس الأعلى الإسلامي العراقي). وظهرت أيضاً قوات أخرى لتوفير الأمن وإبراز العضلات السياسية لطامحين سياسيين جدد، على غرار رجل الدين الشيعي السيد مقتدى الصدر وجيشه المسمى بـ"جيش المهدي".

في هذه الأثناء، وفي المناطق السنّية في شمال وغرب العراق، عمد المتمردون، والإسلاميون، والميليشيات القَبَلية، إلى ملء الفراغ بسرعة، بهدف إحباط مخطّطات الحكومة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة. وفشلت الأخيرة في مساعيها لحشد الموارد الكافية للمساعدة على تسريح وتجريد ضباط الجيش السابقين ومقاتلي الميليشيات من السلاح في هذه المناطق، ثم إعادة دمجهم في الحياة المدنية. أكثر من ذلك، تردّدت الأحزاب السياسية الشيعية في التخلّي عن قوات أو الميليشيات التابعة لها، وامتنع السنّة من ذوي الخبرة العسكرية عن العمل مع من عدوهم مدنيين غير مهنيين وغير مدرّبين وتحالف العديد منهم مع إيران والولايات المتحدة.

عشية العام ٢٠٠٦، كان العراق في حالة حرب عرقية - طائفية تامة. فالإرهابيون من السنّة استخدموا العبوات الناسفة المُرتجَلة، والقصف، والهجمات الانتحارية ضد الشعب العراقي من الشيعة والأكراد و"أهداف أميركية". والحكومة شنّت حربها الخاصة بها، مُستخدِمةً الخطف والتعذيب والاغتيالات ضد المُشتبَه بأنهم إرهابيون سنّة. وغالباً ما استعملت لهذا الهدف الميليشيات التي عملت بالتنسيق مع قوات وزارة الداخلية في ذلك الوقت.

كان هذا هو السياق الذي بدأت خلاله الولايات المتحدة بتمكين القبائل السنّية وتجنيدها بفاعلية، كوسيلة لقطع صلاتها بالتمرّد. وهكذا، استندت الصحوة السنّية إلى صفقة مهمة بين الولايات المتحدة والقبائل، تقوم بموجبها الأولى بتوفير الوظائف والسلاح للقبائل، وتحميها بفاعلية من تدخلات الميليشيات الشيعية وقوات الأمن العراقية.

((على ما يبدو أن الكاتبين هنا ربما لا يمتلكان المعرفة الكافية في تأسيس الصحوات العراقية في غرب العراق والغرض منها، أو يتجاهل تلك المعرفة عمداً؛ لأن تشكيل الصحوات العراقية من القبائل لم يكن من القبائل السنية فقط وإنما كان في عدة محافظات سنية وشيعية، وكانت هناك صحوات من قبائل شيعية. أيضا، تأسيس الصحوات في غرب العراق ولا سيما في محافظة الأنبار كان الغرض

منه مقاتلة تنظيم القاعدة آنذاك وليس - كما يقول الكاتبان - حماية القبائل السنية من تدخلات الميليشيات الشيعية وقوات الأمن العراقية؛ لأن تلك الميليشيات كانت بعيدة كل البعد عن تدخلها في الرمادي. أما بخصوص أحداث ٢٠٠٦، فقد كان العراق على شفا حفرة من الحرب الأهلية، وكانت هناك عمليات اغتيال من كلا الطرفين، فضلاً عن الأعمال الإرهابية والتفجيرات، وكانت هناك عصابات كثيرة بعضها منظمة وتعمل لأجندة خارجية، وكل ذلك يقع على عاتق الولايات المتحدة لأنها هي مَن كانت تدير الملف الأمني، وهي من ساهمت في تلك الأحداث، ولم تكن جادة في الحفاظ على وحدة العراق وإبعاده عن شبح الحرب الطائفية)). هذا ما جعلها (أي القبائل) تتمتّع عملياً بالحكم الذاتي، وباتت مسؤولة عن اقتلاع المتمردين. وفضلا عن ذلك، فقد كان دعم الأردن والسعودية حاسماً لبناء الروابط والحفاظ عليها مع القبائل السنّية في المناطق الغربية.

مثل هذه المقاربة بدت في بادئ الأمر فعّالة، فوتائر العنف في العراق انحسرت بشكل ملموس في العامَين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، ما أوحى أن الحرب الأهلية وضعت أوزارها. واليوم يبادر العديد من المراقبين إلى طرح تجربة الصحوة كأنموذج يمكن أن تحتذي به عملية بناء حرس وطني مستقبلي في العراق.

بيد أن الحكومة المركزية في العراق لم تكن طرفاً كاملاً في المفاوضات بين الولايات المتحدة والقيادات السنّية، ولم تحتضن البتة خطة الصحوة. وهكذا، ومع انسحاب القوات الأميركية من العراق في العامَين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، بدا أن الحكومة العراقية نكثت بوعودها لدمج هذه القوة، السنّية أساساً في جهاز الدولة، فلم تُجنَّد سوى حفنة من مقاتلي الصحوة السابقين في الشرطة والجيش أو في مواقع أخرى في الحكومة، ومعظم هؤلاء صُرِفوا من الخدمة لاحقاً أو عُرِضَت عليهم وظائف وضيعة. ثم بدأت حكومة رئيس الوزراء آنذاك "نوري المالكي" بتنفيذ أحكام القضاء العراقي في حق من أدينوا بالإرهاب من سياسيين سنة، وهم الذين أتهموا بدعمهم وممارستهم للإرهاب بحق أبناء الشعب العراقي. أيضاً، كانت هناك ممارسة سياسات خاطئة وهدّامة في بناء الدولة العراقية.

قبل نهاية العقد، بدأت القبائل الساخطة بالعودة ثانية إلى التعاون مع بقايا قوات حزب البعث التي كانت مُختبِئة في الشمال السنّي، ومع الجماعات المتطرفة على غرار "الدولة الإسلامية" التي بدأت نشاطها في إطار تنظيم القاعدة في العراق، والتي تزايدت قوتها بشكل كاسح بعد أن سنحت لها فرصة إقامة ملاذ آمن في سوريا حين اندلعت الحرب الأهلية فيها العام ٢٠١١.

في هذه الأثناء، تواصل التخالط بين الدولة وبين القوى المسلحة غير الدولتية المتحالفة مع الحكومة. فمن جهة، سيطر المالكي على قوات النخبة في جهاز العمليات الخاصة، التي تلقّت تدريباتها وتجهيزاتها من الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، بدا أن الميليشيات الشيعية الأخرى المرتبطة بمنافسي المالكي، مثل "جيش المهدي" التابع للصدر، تتحلل. فيما تُواصِل صفوف الجيش العراقي وباقي فروع أجهزة الأمن التوسّع بدعم غربي.

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الاثنين: ٢٠١٥/٦/١٥

رابط المقال: http://goo.gl/vBe37g

العدد [١٢٦]

الجنرال الأمريكي الأعلى: يعتقد الكثير من العراقيين أن الولايات المتحدة تدعم تنظيم "داعش"

الكاتب: سين نايلور
الناشر: فورين بوليسي (Foreign Policy)
٢٠١٥/٥/٢٠
ترجمة: هبة عباس
مراجعة وعرض: م.م. ميثاق مناحي العيساوي

تحدث الجنرال جون كيرت كريتزر - وهو نائب قائد العمليات الخاصة للقوات العسكرية الأمريكية في القيادة المركزية، وعاد مؤخرا من مهمة قيادة قوات البنتاغون في العراق - في مؤتمر عن قوات العمليات الخاصة، إذ قال: "إن الحملة الإعلامية التي تقودها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط خلال الأشهر الستة الماضية لا تفي بالغرض (غير ملائمة)، كما ويعتقد العديد من الجنود العراقيين أن القوات الأمريكية تقوم بتزود تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") بالأسلحة سراً". وتحدث أيضاً عن الخصوم قائلا: "إن خصومنا يتقدمون علينا بخطوة بشكل ثابت في مجال عمليات المعلومات".

إن اتهام الولايات المتحدة بالتفوق عن طريق الحيلة بشكل مستمر من خلال المسلحين الإسلاميين داخل نطاق الدعاية يعد نوعا من الأفكار المتكررة منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر بوقت قصير. إن تأسف كريتزر هو أكثر دلالة بعد مضي ١٢ عاما على غزو العراق على أن الأمة التي اخترعت الانترنت وصدرته إلى هوليوود وماديسون أفينيو ماتزال تجد صعوبة في التنافس مع الرسالة التي تتبناها الجماعات الإرهابية والتي يخيم عليها الفكر الرجعي الذي يعود للقرن السابع. وعلى الرغم من الرسالة المتخلفة والمتطرفة والأفكار الرجعية التي تبنتها الجماعات الإسلامية المتطرفة كتنظيم "داعش" إلا أنها تستخدم استراتيجية إعلام الكتروني اجتماعي متطور للحصول على الأموال وتجنيد مقاتلين جدد.

وقال كريتزر موجها نداءه إلى العالم: إن "الدولة الإسلامية" والمجاميع الأخرى لديها "آيديولوجيات قوية"، وإننا بحاجة إلى إيجاد الحلول التي تسمح لنا بالخوض بشكل أكثر فاعلية في فضاء المعركة الآيديولوجية. وأضاف قائلاً: إن الولايات المتحدة تستغرق وقتا طويلا للتصدي للقصص أو الروايات المعادية للأمريكان في الشرق الأوسط التي تروج عن دعم الولايات المتحدة لتنظيم "داعش"، وبهذا ستقرر التنازل عن معلومات أرض المعركة لأعدائها في حال عدم تصديها لهذه الأفكار.

وكمثال على ذلك، استشهد بالقصص والأقاويل التي ترسخت في العراق بأن الولايات المتحدة "تعيد تموين" قوات تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") التي اجتاحت شمال سوريا والعراق على مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية، وسيطرت على مدينة الرمادي العراقية المهمة في محافظة الأنبار الأسبوع الماضي، ولم يبين كريتزر سبب اعتقاد العراقيين دعم القوات الأمريكية للمنظمات المتطرفة التي تقوم وبشكل متكرر وروتيني بعمليات الإعدام الوحشية لرهائنها في دول غربية أخرى. ومع ذلك، يظن المنظرون العراقيون أن واشنطن تبحث عن ذريعة من شأنها أن تسمح للولايات المتحدة بالعودة إلى

العراق وربما بشكل دائم، فهو يرى "أن من دون المعالجة الفعّالة لهذه الأقاويل والقصص، فإن صداها سيكون واسعا عند كثيرين في جميع أنحاء العراق".

وردا على تعليقات الصحفيين على كلامه، تحدث كريتزر بشكل مفصل في هذا الموضوع قائلاً: "حتى قاسم سليماني قائد فيلق القدس الإيراني الذي يدير العمليات الاستخباراتية والعمليات السرية للجمهورية الإسلامية في الخارج قد تراجع نفوذه بسبب هذه الشائعات". ويضيف كريتزر قائلا: "إن قاسم سليماني يعتقد أننا ندعم تنظيم "داعش"، مستخدما المصطلح العربي لتنظيم (الدولة الإسلامية)". ولم يذكر كريتزر تفاصيل بشأن سبب اعتقاد مسؤول عسكري بارز ولديه خلفية في الاستخبارات بهذه النظرية.

ووفقا لكريتزر، فإن حقيقة ترسخ هذا الاعتقاد بين صفوف قوات الأمن العراقية والميليشيات التي تقاتل تنظيم (الدولة الإسلامية "داعش") تشكل تهديداً للقوات الأمريكية المتواجدة في العراق، و "تمهد الظروف لوقوع مزيد من الأحداث السيئة أو غير المرغوبة". وأضاف كريتزر نقلا عن تقارير استخباراتية: إن أفرادا "لم يحدد من أي قوة" أطلقوا النار على طائرات هليكوبتر أمريكية ضنّاً منهم أنها تدعم تنظيم "داعش".

وعرج كريتزر بالقول: كلما وهنت تلك الأقاويل أو القصص كلما قل تأثيرها، وعليه يتحتم علينا أن نتمسك برد يتسم بالأمانة والسرعة لمحاولة التخفيف من حدتها قبل أن يتسع تأثيرها، ومع ذلك فهي ليست متكافئة؛ لان أعداء الولايات المتحدة في المنطقة يمكنهم نشر الرسالة التي يريدونها معتمدين على التصورات وأنصاف الحقائق، وبطبيعة الحال نحن نستند على الأخلاقية العالية ونتمسك بالحقيقة.

وفي وقت سابق، أجاب الجنرال جوزيف فوتيل قائد القوات الخاصة الأمريكية حينما سُئل عما إذا كانت قوات العمليات الخاصة التابعة للولايات المتحدة ستعرض الفيلم المتعلق بغاراتها بنفس النمط والطريقة التي قامت بها القوات العسكرية بعرض صور الضربات الجوية: "أنا لست متأكدا من أن هذا هو بالضرورة الطريق الأفضل الذي نريد من خلاله إيصال الرسالة، والذي يظهر عملا تكتيكيا متميزا".

لنكون أكثر فاعلية ضد تنظيم مثل "داعش"، أعتقد علينا القيام بفضحها من خلال الأساليب الوحشية التي تتبناها. وأردف قائلاً: كما أعتقد أن قدرتنا في الحصول على المعلومات بهذا الخصوص سوف تكون أكثر فاعلية اتجاه السكان الذين نحاول تقديم ذلك لهم.

لم يقف جواب فوتيل المختصر على حقيقة أنه على الرغم من أن تنظيم "الدولة الإسلامية" يبث وبشكل روتيني الفيديوهات البشعة التي تظهر فيها عمليات الصلب وقطع الرؤوس بحق الأسرى العُزّل، وإحدى الحالات المروعة "هي حرق الطيار الأردني حيًا"، وتجنيد المقاتلين الأجانب، واستمرار تزويد الجماعة بالأموال. وعلى الرغم من ذلك، فإن الكثير من العراقيين أصيبوا بنوع من الملل بعد مضي ١٢ عام من العمليات العسكرية المتلاحقة للولايات المتحدة في بلدهم، فضلا عن أنهم باتوا يتجاهلون بشكل كبير أي توجهات أو عمليات تتبناها الإدارة الأمريكية.

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الاثنين: ٢٠١٥/٦/١٥

رابط المقال: http://goo.gl/bbGE7f

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .

٢ - إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .

٣ - إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .

٤ - إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .

٥ - محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .

٧ - نبذ ثقافة العنف والإرهاب .

٨ - تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .

٩ - تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء